بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه محمد وعلى آله واصحابه اما بعد

فلما كان نقل التقرير موقوفا على الاذن ممن قام مجلس رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم من اعلم العلماء وافضل الفضلاء
ملجاء الصلحاء ومرجع القراء شيخ الاسلام والمسلمين
قدوة المدققين صدر الملة والدين المولى المعظم مصطفى
ادام الله تعالى معاليه واقترن للخير اتمامه وليا لديه كتبت
اوراقا للاستئذان من تقرير القوان ما لاح لدني وظهر بعلمي
وانا اعلم ان جنابه اجل واعظم ولكن يعشى على هذا علمي بان
ساحته اوسع من ان لا يسع فيها امثال هذا المقال وفضاء
مكارمه افسح من ان لا يترتب منه الشمول لنحو هذا الحال
فالمرجو ان يقع دعاء في حيز القبول فان ذلك غاية رجائي
ونهاية المسؤل قال الله تعالى وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بينات
استيناف لبيان اقوال الكفرة والضمير المجرور لهم وما في تقييد

المسند باذا الشرطية من الاشعار الى الجزم بوقوع الشرط والى
كونها ظرفا لجواب وفي تقييد بالظرف اللغو الى تعيين المتلو عليهم
وفي تقييده بالحال الى وضوح الايات وقت التلاوة زيادة تنبيه
لشان المسند والمسند اليه اعاد الآية اذا من الظروف الزمانية
المتضمنة معنى الشرط منصوب المحل على الظرفية والعامل فيها الجواب
المؤخر ومحل فعل عالم ليس فاعله مع ما عمل فيه مجرور لكونها مضافا
اليها لاذا الملازم اضافتها الى الجملة ومحل الظرف اللغو على
المفعولية مما قبلها آياتنا مرفوع اللفظ على انه مفعول لم يسم
فاعله بينات منصوب اللفظ على انه حال عن الآيات والمعنى واذا
تلى نبينهم ايات الله الواضحة ودلالتها على المراد قَالُوا مَا هَٰذَا
إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ وما
في ايراد المسند اليه بالاشارة من الاشعار الى التمييز والتشهير
كانهم يشيرون اليه بانامهم فلما ايراد المسند نكرة من الاشارة تعالى
اراد تهم عدم العهد والحضور ووصفهم بالصد عما يعبد اباؤهم انكار
الرسالة منه لامر الغير حيث قالوا لو انزل هذا القوان على رجل
من القريتين عظيم والجملة الجزائية لا محل لها من الاعراب لكونها
جزاء الشرط غير جازم ما عرف من انتفاض نفيه بالا هذا مرفوع المحل

لكونه مسندا اليه الا اداة قصر رجل مرفوع اللفظ على الخبرية
والجملة الخبرية بعده مرفوع المحل على انه صفة للرجل وقالوا
باعادة القول ان هذا اى القرآن الا افك اى كذب
فانه غير مطابق بما فيه من الواقع مفترى اى على الله لانه لو كان
من الله لما منعنا عما نعبد من الاوثان لانها شركاؤنا في الالوهية عندهم
لقوله تعالى حكاية عنهم ان الله ثالث ثلثة وجملة قالوا مع مقوله
لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على ما لا محل لها من الاعراب
ولعل حكمهم بانه افك لعدم موافقته ما عندهم مما بعده نزل القرآن
وعدم اشتماله من التوحيد كما قال تعالى حكاية عنهم وقالوا
ما سمعنا بهذا في ابائنا الاولين ثم حكمهم بانه مفترى على الله
لعدم اعتقادهم بان الله واحد فرد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا
وقال الذين كفروا للحق لما جاءهم اى
لامر النبوة كما مر ان هذا الا سحر مبين الاشارة
الاولى الى رسول الله والثانية الى القرآن والثالثة الى الحق
والحق امر النبوة من الرسالة والقرآن والاسلام بدليل
قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل الاية وبقوله تعالى سنريهم
آياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم الحق اى امر الدين كله

وهو امر النبوة قوله اى قول بعضهم وفي تكرير الفصل الخ وهو جواب عما
يقال من انه لما ذكر في جواب الشرط فصل الجزاء وهو قالوا بعد قوله
وان تتلى عليهم كان الظاهر ان لا يعاد مع كل مقولهم مع انه اعيد
على خلاف ما يقتضيه الظاهر حيث قال تعالى قالوا كذا وقالوا كذا والحكمة
قال الذين كفروا كذا بترك الاضمار على ان المقام مقامه اجاب
بقوله وفي تكرير الفصل والتشريح بذكر الكفرة كذا وكذا قوله وما آتيناهم الخ
الى آخره يعني بهما الموصول في قوله تعالى وقال الذين كفروا واللام
في قوله للحق على سبيل التغليب وان يعتبر الموصول الى القائلين
بانهم هم الكفرة المتمردون الذين علم استكبارهم وعنادهم
عند ظهور الحق على ان يقولوا في حق نبيهم وفي ما يتلى عليهم
ما لا يقوله من له ادنى تمييز على ان القائلين كانوا من اهل الفصاحة
والبلاغة وما آتيناهم من كتب يدرسونها
استيناف ببيان فضاحة اقوالهم حيث عارضوا وسارعوا الى الحكم
من غير البرهان بالحجة والشبهة التي فيما يدل على صحة الاشراك
وعلى صحة ما قالوا في حق نبيهم وفيما يتلوا عليهم انه افك مفترى وسحر
مبين والجملة المنفية لا محل لها من الاعراب ومن المزيدة
لتأكيد النفي والمعنى وما اعطيناهم شيئا من الكتب

والكتب منصوب تقديرا على انه مفعول ثان لآتينا وجملة يدرسونها
اما مجرور المحل على انه صفة جرت على غير من هي له اى وما اعطيناهم
من كتب يدرسها اهل مكة او منصوب المحل على انها حال من
المفعول الاول قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى وما آتيناهم من كتب
يدرسونها وفيه دليل على صحة الاشراك الواو وفيها للحال فيها
ظرف مستقر والضمير المجرور راجع الى الكتب دليل مرفوع
على انه فاعل الظرف والجملة الظرفية منصوب المحل على انها حال من
الكتب والمعنى وما اعطيناهم من كتب والحال ان فيها دليل
على صحة الاشراك وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ
مِن نَّذِيرٍ ولا محل لهذه الجملة من الاعراب معطوفة
على ما تقدم مما لا محل له من الاعراب اى وما ارسلنا الى اهل مكة
ومن حولهم من العرب شيئا من النذير من ابن كذبوك ولم
يأت لهم كتاب ولا نبي مبين لهم صحة طريقهم فيما دعاهم
اليه من انكار الرسالة والقرآن والاسلام وما
هذا الا من غاية جهلهم وعنادهم ولا يراد من العرب من
تقدمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم
لان اسمعيل عليه السلام كان مبعوثا قبله
الى بعض العرب

قال الاستاذ الفاضل فيه تامل لان الظاهر ان الضمير طهن الثاني تاجع الى نهن وهو
فاسد لاقتضائه اسناد ذلك قوله الخ وكذا لحمه وان ترجع الى الجلد بلزم التفكيك
وفي تقوا بلزم الثاني لان التفكيك اي سهل تم اخي الصدر الرحمه

اسماء حسن
٢٤ ٣ صحيح بخار